EP

الأمم المتحدة

UNEP/GC.27/7

Distr.: General
11 December 2012

Arabic
Original: English

مجلس إدارة
برنامج الأمم
المتحدة للبيئة

الدورة السابعة والعشرون لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي
نيروبي، ١٨ – ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٣
البندان ٤ (أ) و(و) من جدول الأعمال المؤقت*
قضايا السياسات العامة: حالة البيئة؛ البيئة والتنمية

العملية التشاورية بشأن خيارات تمويل المواد الكيميائية والنفايات: تنفيذ مقررات مجلس الإدارة د.إ – ٨/١١ و٧/٢٦ ود.إ – ٤/١٢

تقرير المدير التنفيذي

الموجز

يعرض هذا التقرير مُقترح المدير التنفيذي بشأن نهج متكامل لتمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، وفقاً للمطلوب في المقرر د.إ – ٤/١٢ الصادر عن مجلس الإدارة وكنتيجة نهائية للعملية التشاورية بشأن خيارات تمويل المواد الكيميائية والنفايات.

وكان المدير التنفيذي قد أطلق العملية التشاورية أثناء الاجتماع الرابع لمؤتمر الأطراف في اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، المعقود في أيار/مايو ٢٠٠٩، وذلك بهدف تلبية الحاجة المتزايدة إلى تمويل مستدام ومستقِر وكافٍ وميسور لجدول أعمال المواد الكيميائية والنفايات، والارتقاء في نفس الوقت بمستوى الأولوية السياسية الممنوحة للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات.

وعقب خمسة اجتماعات للعملية التشاورية بشأن خيارات تمويل المواد الكيميائية والنفايات قادتها البلدان بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١١، تتضمن الوثيقة الختامية غير المتفاوض بشأنها للعملية (UNEP/GCSS.XII/INF/7) قنهجاً متكاملاً بشأن تمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات من خلال ثلاثة مسارات متكاملة يعزز بعضها البعض، وهي: إدماج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في التخطيط الإنمائي؛ وإشراك الصناعة؛ والتمويل الخارجي من خلال مجال تركيز لدى مرفق البيئة العالمية، أو صندوق استئماني؛ أو صندوق على غرار الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال.

* UNEP/GC.27/1.

وقدم المدير التنفيذي تقريراً إلى مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الاستثنائية الثانية عشرة عما تمخضت عنه العملية التشاورية، حتى تاريخ ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (UNEP/GCSS.XII/8). ويعرض التقرير جملة أمور، من بينها وصف للنهج المتكامل الذي عُرض في الوثيقة الختامية للعملية التشاورية. واستجابةً للتقرير، طلب مجلس الإدارة إلى المدير التنفيذي، في مقرره د إ – ٤/١٢، أن يواصل تقديم الدعم للعملية التشاورية بهدف المضي في إعداد وثيقة ختامية تستند إلى النهج المتكامل وأن يُعد مقترحاً، مستقياً المشورة بشأنه من خلال عملية تشاورية، للنظر فيه واحتمال اتخاذ قرار بشأنه من مجلس الإدارة في دورته السابعة والعشرين.

ويرد مقترح المدير التنفيذي بشأن النهج المتكامل لتمويل الإدارة للمواد الكيميائية والنفايات الذي يأخذ في الاعتبار المشورة الواردة من الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين، في الفرع الرابع من هذا التقرير.

ويستكمل المقترح مساري إدماج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في التخطيط الإنمائي وإشراك الصناعة، فيقترح جمع المواد الكيميائية والنفايات في مجال تركيزٍ مُنقحٍ متكامل لدى مرفق البيئة العالمية، ومن ثم استخدام الآلية الحالية الجيدة الأداء لتجديد الموارد لدى مرفق البيئة العالمية، مع صندوق برنامج خاص يُعنى بالمواد الكيميائية والنفايات وينشأ من خلال كيان مناسب. وبهذه الطريقة يرمي المقترح إلى التجاوب مع الآراء التي أعربت عنها الحكومات أثناء العملية التشاورية ومع المشورات الأخرى التي قُدمت إلى المدير التنفيذي بشأن مُقترحِه. ويسعي هذا المقترح أيضاً إلى التناول، بصورة متوازنة، لمسألة دعم بعض البلدان لإنشاء صندوق على غرار الصندوق المتعدد الأطراف. وبالإضافة إلى ذلك يرى المقترح أن أنشطة التعزيز المؤسسي ينبغي أن تكون جزءً من النهج المتكامل، وذلك من خلال إنشاء أو تعزيز الوحدات المعنية بالمواد الكيميائية والنفايات لدى البلدان النامية، وفقاً للمقتضى.

أولاً – الإجراء المقترح اتخاذه من مجلس الإدارة

١ – قد يرغب مجلس الإدارة في أن ينظر في اعتماد مقرر على غرار المقرر الذي اقترحه المدير التنفيذي. وسوف يُعرض الإجراء المقترح بصورة منفصلة على لجنة الممثلين الدائمين لاستخدامه في إعداد مشروعات مقررات يبحثها المجلس.

ثانياً – الولاية

٢ – يتضمن الفرع الرابع من هذا التقرير مقترحاً للمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن نهج متكامل لتمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات. وقد أُعدّ هذا المقترح استجابة للمقررَيْن د.إ – ٨/١١ ود.إ – ٤/١٢ الصادرَيْن عن مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وفيهما أقر مجلس الإدارة بالحاجة المتزايدة إلى تمويل مستدام ومستقر وكافٍ وميسور لجدول أعمال المواد الكيميائية والنفايات، والحاجة إلى تكثيف الجهود للارتقاء بمستوى الأولوية السياسية المسندة للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات.

٣ – ويراعي هذا المقترح نتائج العملية التشاورية بشأن خيارات تمويل المواد الكيميائية والنفايات[(١)] التي أطلقها المدير التنفيذي أثناء الاجتماع الرابع لمؤتمر الأطراف في اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، المعقود في أيار/مايو ٢٠٠٩، وكذلك المناقشات المتعلقة بتمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في منتديات أخرى، كما يراعي التعليقات التحريرية التي وردت من الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين.

٤ – وتمشياً مع المقررين المشار إليهما أعلاه، يُعرض هذا المقترح على مجلس الإدارة/ المنتدى البيئي الوزاري العالمي للنظر فيه واحتمال اعتماده أثناء دورته السابعة والعشرين.

ثالثاً – السياق

٥ – أطلق المدير التنفيذي العملية التشاورية بشأن خيارات تمويل المواد الكيميائية والنفايات سعياً منه لتخطي الطريق المسدود الذي وصلت إليه المناقشات بشأن المسائل المالية أثناء الاجتماع الرابع لمؤتمر الأطراف في اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، والمآزق المشابهة التي اعترضت المناقشات التي دارت في محافل أخرى بشأن تمويل إدارة المواد الكيميائية والنفايات. وترمي هذه العملية إلى إيجاد حلول مالية مستدامة وطويلة الأجل على المستويين الوطني والدولي لمجابهة التحدى المتمثل في تحقيق غايات عام ٢٠٢٠ بشأن المواد الكيميائية والنفايات، والالتزامات بموجب الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة بالمواد الكيميائية والنفايات.

٦ – وأثناء العملية التشاورية اتفق رأي الكثير من الحكومات المشاركة وأصحاب المصلحة الآخرون على أن البلدان تواجه تحديات في تمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات وأن من الضروري إيجاد حلول لمثل هذه التحديات، بالإضافة إلى تكثيف الجهود للارتقاء بمستوى الأولوية السياسية الممنوحة للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات.

(١) توجد المعلومات التي تشمل الوثائق الختامية ووثائق المعلومات الأساسية بشأن العملية التشاورية لتمويل خيارات المواد الكيميائية والنفايات، والتي عُقدت اثناءها ستة اجتماعات، على العنوان www.unep.org/delc.

٧ - وقد ذُكرت نفس هذه الآراء مؤخراً في الوثيقة المعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه''، والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة[٢]، والتي أعرب فيها رؤساء الدول والحكومات عن قلق عميق من أن الكثير من البلدان، وبخاصة أقل البلدان نمواً، تفتقر إلى القدرات اللازمة للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات طوال دورة حياتها، وأنه يلزم بذل جهود إضافية لزيادة التدابير الرامية إلى تعزيز القدرات، بما في ذلك عن طريق الشراكات، والمساعدة التقنية وهياكل الحوكمة المحسنة. وفي نفس الوثيقة، أقرّت الحكومات بأن التمويل المستدام والكافي في الأجل الطويل يشكل عنصراً رئيسياً للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، وبخاصة في البلدان النامية.

رابعاً - مقترح المدير التنفيذي بشأن نهج متكامل لتمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات

ألف - فلسفة ومبادئ النهج المتكامل

٨ - تتمثل الفلسفة الكامنة وراء النهج المتكامل لتمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في التصدي بصورة كلية وشاملة لتلك التحديات المتعددة الجوانب والأوجه التي تعترض سبيل الحكومات على المستويين الوطني والدولي عند تنفيذها للاتفاقيات ذات الصلة بالمواد الكيميائية والنفايات والأُطر السياساتية الدولية بشأن المواد الكيميائية والنفايات، القائمة منها والمستقبلية.[٣]

٩ - وإدراكاً لضرورة تعزيز المستوى الحالي للموارد المالية المتاحة للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات لكي يفي بغايات عام ٢٠٢٠ المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات والتعهدات المرتبطة بها، فإن النهج المتكامل يقدم حلاً يوسع من النطاق الحالي للتمويل وذلك عن طريق الاستخدام المعزز والتكاملي للمصادر الوطنية والدولية للتمويل. ويقوم هذا النهج على دمج مصادر التمويل المتعددة بصورة تآزريه ومنسقة لتحقيق هدف عام يتمثل في اجتذاب موارد جديدة، وإضافية ومستدامة ومستقرة لتنفيذ جدول أعمال المواد الكيميائية والنفايات على جميع المستويات. ويعدّ تعزيز الآليات الإقليمية لتنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بالمواد الكيميائية وبالنفايات عبر شبكة المراكز الإقليمية السبيل الرئيسي لتعزيز تفعيل النهج المتكامل، حيث أن هذه الشبكة يمكن أن تُقيم جسراً بين الاحتياجات وبين متطلبات التمويل.

١٠ - ويرمي النهج المتكامل، من حيث المبدأ، إلى مواصلة استكمال استمرار البرمجة التآزرية في مجال المواد الكيميائية والنفايات، وبخاصة على المستوى الوطني، وذلك عن طريق تقديم حل يتناول من منظور الموارد المالية، وبصورة كلية، مزايا ومكاسب الكفاءة لنهج إطار السياسات الدولي والاتفاقيات المتعددة بالنسبة لتعزيز التنفيذ.

---

(٢) قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(٣) يشمل مصطلح ''الاتفاقيات الحالية والمستقبلية ذات الصلة بالمواد الكيميائية والنفايات'' الوارد في هذا المقترح اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية روتردام بشأن تطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات خطرة معينة متداولة في التجارة الدولية، واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، وكذلك الصك العالمي المستقبلي الملزم قانوناً بشأن الزئبق الذي يجرى التفاوض حالياً بشأنه، لكنه لا يقتصر عليها. أما مصطلح ''الأطر السياساتية الدولية'' فيشمل النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، لكنه لا يقتصر عليه.

١١ - يتطلب النهج المتكامل، من حيث المبدأ، الإشراك الكامل لوزارات المالية القطرية لدى البلدان النامية، والبلدان المتقدمة، بالتوازي مع وزارات البيئة، لكي تقوم جميعاً بصورة متكاملة وكلية بالتصدي للتحدي الخاص بتمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات.

١٢ - وعلى الرغم من أن كل مكون على حدة من مكونات النهج المتكامل، حتى ولو اقترن بالموارد المحلية، لا يستطيع توفير موارد مالية كافية للوفاء باحتياجات الحكومات فيما يتعلق بالتزاماتها إزاء الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، فإن المبدأ الأساسي للنهج المتكامل إذا أُخذ ككل متكامل ونُفذ بصورة متزامنة من جانب العديد من أصحاب المصلحة، سيمكّن المكونات الثلاثة لهذا النهج مجتمعة من تقديم موارد جديدة وإضافية لتعزيز التنفيذ على المستوى القطري.

١٣ - ويقدم هذا المقترح حلاً يرمي إلى الاستفادة من الآليات والهياكل والعمليات القائمة حالياً لزيادة فعالية التكاليف ولتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص وكذلك المؤسسات الوطنية.

١٤ - وسوف يدعم النهج المتكامل الحكومات في جهودها الرامية إلى تحقيق غاياتها والامتثال لالتزاماتها التي ترتبها عليها الاتفاقيات ذات الصلة بالمواد الكيميائية والنفايات، ولتعزيز جهودها لتنفيذ أُطر السياسات الدولية المعنية بالمواد الكيميائية والنفايات، مع إيلاء الاعتبار الواجب للاختلافات بين الاتفاقيات والأطر من حيث حالة التعهدات بموجب كل منها عضويتها.

باء - الهدف من النهج المتكامل

١٥ - إن هدف النهج المتكامل لتمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات هو دعم الجهود على المستويين القطرى والدولي لضمان تمويل مستدام ومستقر وكافٍ وميسور للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات.

جيم - مكونات النهج المتكامل

١٦ - يتألف النهج المتكامل من ثلاثة مكونات متكاملة ومترابطة هي:

(أ) إدماج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في التخطيط الإنمائي؛

(ب) إشراك الصناعة؛

(ج) التمويل الخارجي المخصص.

١٧ - إن الإدماج، وإشراك الصناعة والتمويل الخارجي المخصص هي طُرق ثلاثة لدمج الموارد المحلية التي تقدمها الحكومات للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات. ولا توجد تراتُبية معروفة سلفاً لهذه العناصر الثلاثة، حيث أن دور كل مكون منها قد يتحدد وفقاً للظروف الوطنية.

'١' إدراج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في التخطيط الإنمائي

١٨ - لما كانت إدارة المواد الكيميائية والنفايات تتخلل جميع قطاعات التنمية الاقتصادية والموارد الطبيعية، بما في ذلك الزراعة، والصحة والبيئة والمياه والنقل والصناعة والطاقة والتعدين، فإن عملية الإدماج هذه يمكن أن تحشد موارد لا بأس بها لقطاع المواد الكيميائية والنفايات.

١٩ - يضاف إلى ذلك؛ أنه نظراً للمشاكل البيئية والصحية المحتملة التي تترتب على بعض المواد الكيميائية والنفايات، فإن من شأن الإدماج أن يُعزز من المكاسب الجماعية التي تنشأ عن الإدارة الفعالة للمواد الكيميائية والنفايات، بما في ذلك التخفيف من حدة الفقر والتنمية المستدامة.

٢٠ - ولضمان أن يصبح الإدماج مكوناً فعالاً للوفاء بالغايات المتوخاة من المواد الكيميائية والنفايات، فإن النهج المتكامل يقترح قائمة التدابير التالية غير الحصرية للتنفيذ الذي تقوم به الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرون، وفقاً للمقتضى:

(أ) إدراج المواد الكيميائية والنفايات في الخطط الإنمائية الوطنية؛

(ب) القيام بإجراءات تحليلية وتشخيصية لزيادة الوعي بمزايا الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات على جميع المستويات؛ بما في ذلك عن طريق استخدام التوقعات العالمية للمواد الكيميائية، والتقرير الذي يعدّه برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن تكلفة التقاعس على الصعيد الوطني فيما يتعلق بالمواد الكيميائية والنفايات، وكذلك الشراكات القائمة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول موضوع الإدمج؛

(ج) تشجيع الجهود الرامية لكفالة انضمام البلدان إلى عملية إدماج، بما في ذلك عن طريق استخدام التقارير السالفة الذكر، عمليات الشراء القطرية لإدماج الأولويات المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات في عمليتي الميزنة والتخطيط الوطنيتين؛

(د) إدماج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، بما في ذلك عن طريق الإدارات الوطنية، في الميزانيات الوطنية والخطط القطاعية والإنمائية للزراعة والصحة والبيئة والمياه والنقل والصناعة والتجارة والطاقة والتعدين والقطاعات الأخرى ذات الصلة؛

(هـ) تعبئة قطاعات البيئة والصحة، بما في ذلك المجتمع المدني؛

(و) إيضاح أولويات المواد الكيميائية والنفايات في خطط المساعدة القطرية واستراتيجيات الوكالات المتعددة الأطراف والثنائية، مثل استراتيجيات الشراكة القطرية لدى البنك الدولي، وأُطر المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة؛

(ز) إدراج الاعتبارات الخاصة بالمواد الكيميائية والنفايات في الخطط والبرامج الرامية إلى تعزيز وإنماء قطاعات الموارد الاقتصادية والطبيعية في سياق مبادرات الاقتصاد الأخضر وأهداف التنمية المستدامة؛

(ح) الاستفادة من المنظمات والوكالات والأطر السياساتية الإنمائية الدولية والإقليمية والوطنية لتعزيز إدراج المواد الكيميائية والنفايات في عمليات التخطيط الإنمائي؛

(ط) تعزيز القدرات المؤسسية والتقنية للتنسيق وصنع القرارات والرصد؛

(ى) تبسيط وتنسيق الأعمال الرامية إلى حفز التعاون والتنسيق على المستويين الإقليمي والعالمي عن طريق آليات التسليم الحالية مثل المراكز الإقليمية؛

(ك) تعزيز الإشراك الشامل والتنسيق والشراكات فيما يتعلق بالمؤسسات المالية الدولية (مثال ذلك مؤسسات بريتون وودز)، والمصارف الإنمائية الإقليمية وغيرها من المؤسسات المالية.

٢١ - إن الدول بتصديقها على الاتفاقيات ذات الصلة بالمواد الكيميائية والنفايات، والانضمام إليها، وبمشاركتها في الأطر السياساتية الدولية بشأن المواد الكيميائية والنفايات، ستتخذ خطوات مهمة لتخطيط، وتنفيذ، وإنفاذ ورصد المعايير الخاصة بالمواد الكيميائية والنفايات التي تعدّ عاملاً رئيسياً في تحقيق الهدف المتمثل في إدماج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات.

٢٢ - وبصفة عامة، فإن إدماج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات ضمن خطط التنمية الوطنية لدى البلدان النامية وفق أولويات المساعدة الإنمائية الدولية للبلدان المتقدمة من شأنه أن يسهم في إعادة رسم الميزانيات، ويسمح بإمكانية التمويل الوطني والدولي للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، ومن ثم يُيسر تحقيق أهداف عام ٢٠٢٠. وسيتمثل التأثير المباشر للإدماج في مواءمة اللوائح التنظيمية والصكوك الاقتصادية والصكوك الأخرى المتعلقة بالسياسات.

'٢' إشراك الصناعة

٢٣ - تؤدي الصناعات في جميع مراحل سلسلة القيمة للقطاع الكيميائي أدواراً حاسمة في دعم جدول أعمال المواد الكيميائية والنفايات، بما في ذلك مرافق الإنتاج للمواد الكيميائية العضوية، والبتروكيماويات، والمواد الكيميائية غير العضوية والأسمدة، وكذلك مرافق التصنيع والمزج، ونظم الاستخدام التجارية والاستهلاكية، ومرافق التخلص وإعادة التدوير.

٢٤ - إن إشراك الصناعة بصورة فعالة مع تحقيق فعالية التكاليف يحتاج إلى الوضوح والتماسك في تخصيص الولايات والمسؤوليات بين الهيئات العامة ودوائر الصناعة. ومن ثم هناك حاجة للتحديد الواضح لولاية الهيئات العامة الضالعة في أي أنشطة ذات صلة، في كل مرحلة من مراحل دورة حياة المادة الكيميائية، ولضمان التوزيع الواضح للمسؤوليات بين الإدارات الوطنية ودوائر الصناعة.

٢٥ - وللاستفادة القصوى من الفرص التي تنتج عن إشراك الصناعة، فإن من المطلوب إشراك الصناعة على المستويين الوطني والدولي. وعلى الرغم من أن إشراك الصناعة لا يخضع مباشرة لأحكام اتفاقات دولية أو آليات مالية، فإنه يتأثر بالمعايير التي تُوضع ويروج لها عالمياً عن طريق الاتفاقات المتعددة الأطراف، كما أن تجارتها تخضع بصورة غير مباشرة للمعايير وللالتزامات التي تسنُها التشريعات الوطنية. ولذلك فإن الاتفاقيات الوطنية تؤثر في الصناعة ويمكن أن تُحفز تعبئة الموارد، بما في ذلك من قطاعي المواد الكيميائية والنفايات، تحقيقاً للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات.

٢٦ - من الضروري أن يستند تخصيص التكاليف إلى ما يمكن اعتباره العناصر المشتركة للإدارة السليمة للمواد الكيميائية وهي: توفير المعلومات، وتقييم المخاطر وإدارة المخاطر، والاستخدام الآمن؛ والمعالجة في حالات معينة. ومن خلال تشجيع المشاركة الفعالة للصناعة، تؤدي الحكومات والهيئات العامة ها دوراً في الإشراف على الأنشطة وإدارتها وذلك بسْن التشريعات، واستخدام الحوافز السلبية التقليدية الاقتصادية مثل الغرامات، وتوفير معلومات عامة عن مخاطر المواد الكيميائية ومسؤوليات المشروعات وإنفاذ الامتثال للرصد.

٢٧ - الصكوك الاقتصادية هي مجموعة من الآليات السياساتية التي يمكن أن توفر التمويل لإدارة المواد الكيميائية والنفايات عن طريق استرداد التكاليف على وجه الخصوص. وترمي تدابير استرداد التكاليف إلى نقل التكاليف العامة المستترة لإدارة المواد الكيميائية من الميزانيات الحكومية إلى المصادر الخاصة. وقد لا تغطي آليات استرداد التكاليف الكاملة لمثل هذه النُظم ولكنها تتيح تقاسم لتكاليف بين القطاعين العام والخاص على نحو أكثر ملاءمة.

٢٨ - ولكفالة اتباع نهج متوازن؛ يمكن وضع حوافز تجعل الصناعة تتبوأ دور القيادة في تشجيع المعايير البيئية والصحية، مثل التخفيضات الضريبية والمبادرات المشتركة بين القطاع العام والخاص.

٢٩ - ولضمان أن يصبح إشراك الصناعة مُكوناً فعالاً في إنجاز الغايات المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات، يقترح النهج المتكامل قائمة غير حصرية لإجراءات تنفذها الحكومات ودوائر الصناعة وأصحاب المصلحة الآخرون، وفقاً للمقتضى، وهي:

(أ) سنْ التشريعات والإنفاذ ورصد امتثال الصناعة؛

(ب) وضع تشريعات تحدد بوضوح مسؤوليات الحكومات والصناعة توخياً لتحديد السلطة والقدرة الوطنية للرقابة على المواد الكيميائية، بما يكفل نجاح جهود الإدارة الفعالة من حيث التكلفة لحماية صحة الإنسان والبيئة؛

(ج) وضع تدابير لاسترداد التكاليف على المستوى القطري وتمويل العمليات الإدارية لتوفير النظم التي تحكم تسويق المواد الكيميائية على المستوي القطري والحفاظ عليها، وذلك لنقل التكاليف الإدارية والتشغيلية للأنشطة من الميزانيات الحكومية إلى المنتجين والمستوردين الذين يستفيدون من تلك الأنشطة؛

(د) مواصلة إدماج الاعتبارات المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات في المسؤوليات التنازلية الممتدة للمؤسسات، بما في ذلك مبادرات المسؤولية المؤسساتية الاجتماعية مثل الاتفاق العالمي للأمم المتحدة والمحاسبة الثلاثية المحصّلة؛

(هـ) تعزيز العلاقات والشراكات بين القطاعين العام والخاص بطرائق شتى، من بينها المساهمات العينية والشراكات التي تدعم جدول أعمال المواد الكيميائية والنفايات دولياً ووطنياً؛

(و) تشجيع المبادرات الطوعية في قطاع الصناعة ولبناء القدرات والاضطلاع بها؛

(ز) تعزيز دور الصناعة كمستثمر لرأس المالي من خلال نقل التكنولوجيا، وفقاً للمقتضى، وتعزيز تطبيق أفضل الممارسات واستخدام الخبرات، إقراراً بأن نقل التكنولوجيا يتم من خلال الهياكل القانونية القائمة مع مراعاة حقوق الملكية الفكرية؛

(ح) تشجيع زيادة كفاءة استغلال الموارد والانتفاع الأمثل من العمليات عن طريق أفضل التقنيات المتوافرة ومبادرات الاقتصاد الأخضر مثلاً؛

(ط) اتخاذ التدابير ووضع الحوافز الرامية إلى تعزيز دور الصناعة في تمويل البحوث، والتنمية، والابتكار، والتمويل المشترك للمشاريع والمساهمات المالية المباشرة إلى الصناديق المختصة؛

(ى) استخدام الأدوات والتوجيهات القائمة لبناء هياكل أساسية قانونية ووطنية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات وذلك عن طريق نُظم استرداد التكاليف؛

(ك) الاعتراف بالأنشطة التي تقوم بها الصناعة لاستيعاب تكلفة الامتثال للقواعد والمعايير المنظمة للمواد الكيميائية والنفايات، وللتقيد بالممارسات الدولية السليمة والقوانين والنظم الوطنية.

٣٠ - إن إشراك الدوائر الصناعية من خلال إجراءات القيادة والرقابة والصكوك الاقتصادية وكذلك الاتفاقات الطوعية، من شأنه أن يخفض تكلفة الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات على طول سلسلة القيمة. ويتوقع من الصناعة أن تضطلع بنشاط رئيسي هو اتخاذ المزيد من التدابير لاستيعاب التكاليف، طبقاً لمبدأ تغريم الملوث، ولتوسيع نطاق الاتفاقات الطوعية بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات وإكثارها. ويضاف إلى ذلك أن المساهمات التمويلية التي تقدمها الصناعة من خلال التمويل الخارجي المخصص الذي يدعو إليه النهج المتكامل ستلقى تشجيعاً كبيراً.

'٣' التمويل الخارجي المخصص

٣١ - يشتمل عنصر التمويل الخارجي المخصص في النهج الاستراتيجي على العناصر الثلاثة التالية:

(أ) التعزيز المؤسسي؛

(ب) مجال تركيز متكامل للمواد الكيميائية والنفايات في إطار مرفق البيئة العالمية؛

(ج) صندوق برنامج خاص للمواد الكيميائية والنفايات.

٣٢ - ومن خلال مجال تركيز مُنقح ومتكامل مَعنِي بالمواد الكيميائية والنفايات ويستند إلى النهج الذي يتبعه مرفق البيئة العالمية فيما يتعلق بالتجديد الخامس لموارد صندوقه الاستئماني، فإن مجال التركيز المتكامل سوف يقوم بتمويل أنشطة تتجاوز حدود الأعمال الحالية المتعلقة بتنفيذ اتفاقية استكهولم، وبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، والتدخلات التجريبية بشأن الزئبق، والإدارة السليمة للمواد الكيميائية. ومن شأن مجال التركيز هذا أن يقدم تمويلاً إضافياً لتحقيق منافع بيئية عالمية، في حدود إطار الصك الخاص بإنشاء مرفق البيئة العالمية المعاد هيكلتُه. ومن خلال العناصر الواردة تحت التمويل الخارجي المخصص، يمكن لموارد مالية جديدة وإضافية أن تكفُل التمويل المستدام والمستقر والكافي والميسور للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات.

(أ) التعزيز المؤسسي

٣٣ - الهدف من التعزيز المؤسسي في إطار النهج المتكامل هو توفير الموارد الضرورية لتمكين البلدان المتلقية من إنشاء هياكل مؤسسية للمواد الكيميائية والنفايات (بما في ذلك الوحدات المعنية بالمواد الكيميائية والنفايات)، وتشغيلها أو تشغيل الهياكل القائمة، من أجل التصدي للتحديات التي تعترض سبيلها عند الامتثال للاتفاقيات ذات الصلة بالمواد الكيميائية والنفايات. وقد يكون التعزيز المؤسسي ضرورياً لتمكين البلدان من تنفيذ الإدماج واستخدام المكونات الصناعية للنهج الاستراتيجي على نحو فعال وكفؤ.

٣٤ - ولتعزيز المؤسسات على المستوي الوطني حيثما يتطلب الأمر ذلك، يقترح النهج المتكامل دعم وتعزيز الهياكل الوطنية القائمة المعنية بالمواد الكيميائية والنفايات، وتعزيز الجهود الرامية إلى إنشاء مثل هذه الهياكل في البلدان التي تفتقر إليها الآن بالفعل. ويمكن لمثل هذه الهياكل أن تكون عبارة عن وحدات وطنية معنية بالمواد الكيميائية والنفايات، أو أي كيان وطني آخر مختص وفق ما تقتضيه الضرورة. ونتيجة لتباين الهياكل المطلوبة على المستوي الوطني؛ يمكن للدعم المؤسسي أن يتخذ أشكالاً مختلفة في بلدان مختلفة. وينبغي للهياكل الوطنية المعنية بالمواد الكيميائية والنفايات أن تُكمِلْ، وأن تَستخدِم قدرات المراكز والهياكل الإقليمية على النحو الأمثل ووفقاً للمقتضى.

٣٥ - ولدى تقديم دعم التعزيز المؤسسي من خلال التمويل الخارجي المخصص، فإن النهج المتكامل يقترح قائمة غير حصرية لمبادئ خمسة يمكن أن يستند إليها هذا الدعم، وهي:

(أ) ينبغي لدعم التعزيز المؤسسي أن يُقدَمَ بناءً على طلب، وعلى أساس الاحتياجات والقدرات المتفاوتة للبلدان؛

(ب) ينبغي للتمويل الخارجي أن يتم داخل إطار زمني محدود، وأن تدعمه التزامات من جانب الحكومات المتلقية لضمان استدامة الهياكل المؤسسية؛

(ج) ينبغي للموارد الموجهة لدعم التعزيز المؤسسي أن تأتي من كل من البلدان المتلقية ومن التمويل الخارجي المخصص؛

(د) ينبغي لكل بلد متلقٍ أن يقرر نطاق وطبيعة الدعم المؤسسي، وذلك استناداً إلى أفضل الممارسات، كما ينبغي للتحديد الدوري لدعم التعزيز المؤسسي للبنية المؤسسية الوطنية للمواد الكيميائية والنفايات ينبغي أن يستند إلى الأداء والفعالية في الامتثال للالتزامات المترتبة عن الاتفاقيات ذات الصلة بالمواد الكيميائية والنفايات.

٣٦ - يقترح النهج المتكامل أن تكون الوظائف الرئيسية للهياكل المؤسسية الوطنية التي تتلقى الدعم المالي هي:

(أ) تشجيع إدماج المواد الكيميائية والنفايات بطرائق عدة، من بينها التنسيق مع الأنشطة التي تتم بموجب النهج الاستراتيجي، مثل برنامج البداية السريعة؛

(ب) تشجيع إشراك الصناعة في تطوير القدرات والمشاريع التشريعية والتنظيمية والإنفاذية ودعمها بوسائل عدة، من بينها التعاون مع النهج الاستراتيجي؛

(ج) تيسير التمويل لوضع مشروعات ممولة خارجياً للمواد الكيميائية والنفايات وتنسيقها بوسائل شتى، من بينها ضمان التزام أصحاب المصلحة في القطاعيْن الوطني والخاص؛

(د) إنجاز متطلبات الإبلاغ المترتبة عن الاتفاقيات والأطر السياساتية ذات الصلة بالمواد الكيميائية والنفايات، وفقاً للضرورة وبوسائل شتى، من بينها رصد الأداء والتأثير، والأنشطة التمكينية الأخرى المتفق عليها في الاتفاقيات؛

(هـ) تنسيق الأنشطة المتعلقة بالأعمال التحضيرية الخاصة بالاتفاقات المستقبلية ذات الصلة بالمواد الكيميائية والنفايات، ودعم التصديق عليها وتنفيذها تبعاً للظروف الوطنية؛

(و) تشجيع التعاون مع المراكز الإقليمية وفيما بين المؤسسات على المستوى الوطني، بما في ذلك وحدات الأوزون الوطنية ومراكز الاتصال الوطنية التابعة لمرفق البيئة العالمية.

٣٧ - سوف تعتمد تكلفة التعزيز المؤسسي على احتياجات البلدان، وعلى عدد وطبيعة الطلبات المقدمة للحصول عليها، وسوف يتم الوفاء بها عن طريق كلٍ من التزامات البلد المضيف والتمويل الخارجي.[٤]

(٤) استناداً إلى تجربة وحدات الأوزون الوطنية في إطار بروتوكول مونتريال، من المقدر أن تتراوح التكاليف العالمية الإجمالية من ٨ إلى ١٠ ملايين من دولارات الولايات المتحدة سنوياً.

٣٨ - يمكن تقديم التمويل الخارجي للتعزيز المؤسسي عن طريق مجال التركيز المتكامل المُنقح المعني بالمواد الكيميائية والنفايات باتباع مبادئ التكاليف الإضافية والممارسات السابقة، وكذلك عن طريق التمويل المشترك الإضافي من صندوق برنامج للمواد الكيميائية والنفايات.

٣٩ - ويلتزم كل بلد يتلقى مساعدات للتعزيز المؤسسي بهياكله المؤسسية الوطنية المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات، بما في ذلك عن طريق توفير قاعدة مؤسسية (أي وحدة معنية بالمواد الكيميائية والنفايات)، وولاية سياسية، وتكاليف إدارية وموظفين عموميين، وفقاً للمقتضى، ويمكن للتمويل الخارجي أن يوفر أموال التشغيل الأساسية للهياكل المؤسسية. ويكون هذا الدعم في إطار زمني محدد ومستنداً إلى الأداء. ويمكن أن يوفر تمويلاً إضافياً لأنشطةمثل الخبراء المتخصصين التقنيين المعنيين بالأطر القانونية، ومبادرات زيادة الوعي، وجمع البيانات/والرصد، والمعدات والأدوات ذات الصلة. ويمكن تقديم الدعم عن طريق المراكز الإقليمية القائمة.

(ب) مجال التركيز المتكامل للمواد الكيميائية والنفايات

٤٠ - ومن المقترح إنشاء مجال تركيز مُنقح متكامل للمواد الكيميائية والنفايات في إطار مرفق البيئة العالمية، تمشياً مع المقرر الذي اتُخذ أثناء التجديد الخامس لموارد الصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية وذلك لتوسيع نطاق مجال التركيز الحالي المتعلق بالملوثات العضوية الثابتة. ومن المعتزم أن يستفيد مجال التركيز المنقح المتكامل استفادة كاملة من الزيادات المحتملة في تمويل مرفق البيئة العالمية على نحو يكفل توافر موارد مستدامة ومعروفة وملائمة لجدول أعمال المواد الكيميائية والنفايات.

٤١ - ومن المقدر أن يتم توفير موارد جديدة وإضافية عن طريق مجال التركيز المنقح لدى مرفق البيئة العالمية لتنفيذ كامل مجموعة الأنشطة المؤهَلة للتمويل التي توفر مزايا بيئية عالمية عن طريق نهج التكاليف الإضافية. ومن المتوخى أن يتم التمييز وتحقيق التوازن أيضاً بين الموارد الموجهة لأنشطة تنفيذ الالتزامات بموجب الاتفاقيات ذات الآليات المالية المحددة، والموارد الموجهة لأنشطة تنفيذ الالتزامات بموجب الاتفاقيات التي ليس لديها آليات مالية محددة، وبين الموارد الموجهة للأنشطة الرامية إلى تنفيذ الالتزامات الطوعية لدعم الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في جميع المراحل وفى كل الأنشطة التي تشمل المواد الكيميائية والنفايات.

٤٢ - ومن المقترح لمجال التركيز المنقح المتكامل المعني بالمواد الكيميائية والنفايات أن ينسحب على اتفاقية استكهولم وعلى اتفاقية الزئبق المستقبلية وأن ينسحب كذلك على النهج الاستراتيجي. ومن المقترح أيضاً أن ينسحب مجال التركيز المنقح المتكامل على اتفاقيتي بازل وروتردام، اللتين لا تملكان آليات مالية في الوقت الحالي، إذا تقرر ذلك من قِبَل الهيئة الحاكمة لكلٍ منهما. ويمكن تطوير مجال التركيز المنقح المتكامل على نحو يتسم بالمرونة الكافية بحيث يشمل الصكوك المستقبلية الملزمة قانوناً والأُطر السياساتية الدولية. ولن يتعرض تمويل الأنشطة بموجب اتفاقية استكهولم للخطر ب إضافة أنشطة أخرى متعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات إلى نفس مجال التركيز، بل ويمكن أن يُستخدم كخط أساس لمجال التركيز المنقح المتكامل للمواد الكيميائية والنفايات بهدف كفالة موارد جديدة وإضافية لمجموعة المواد الكيميائية والنفايات.

٤٣ - ويمكن لمجال التركيز المنقح المتكامل أن يستفيد من الإجراءات المفيدة الموجودة حالياً لدى مرفق البيئة العالمية ومن آلياته وعملياته. ويمكنه بالتالي:

(أ) الاستفادة من نهج البرمجة الحالي المرن الموجود لدى مرفق البيئة العالمية وذلك عن طريق الاستفادة من مواطن التآزر في عملية البرمجة؛

(ب) الاشتراك بفعالية في عملية تحديد الموارد في سياق الفريق الاستشاري التقني أو هيئة مشابهة تقوم برسم استراتيجيات مجال التركيز لدى مرفق البيئة العالمية؛

(ج) الاستفادة من نهج إطار السياسات لدى مرفق البيئة العالمية والاستراتيجيات الشاملة، بما في ذلك ''العزل الكيميائي'' للمشروعات، ومن ثم تعزيز إدماج قضايا إدارة المواد الكيميائية في مجالات تركيز أخري؛

(د) تطبيق مفهوم الإضافية؛[٥]

(هـ) الاستفادة من تطبيق التمويل المشترك للمشروعات، طبقاً لمبدأ التكلفة الإضافية، وذلك لدعم إشراك طائفة واسعة من الجهات المانحة ولاجتذاب التمويل الإضافي من جميع المصادر، بما في ذلك الصناعة، لصالح إدارة المواد الكيميائية والنفايات؛

(و) دعم نهج تناول المشاريع واحداً تلو الآخر يترافق بنهج الأسلوب البرنامجي؛

(ز) الاستفادة من العمليات الإدارية والمؤسسية القائمة حالياً التي تلبى بكفاءة وفعالية احتياجات البلدان المتلقية ومتطلبات الملكية القطرية، واستخدام عمليات التقييم الحالية لدى مرفق البيئة العالمية وذلك لتقييم فعالية نتائج التمويل مقابل الأولويات؛

(ح) الاستفادة من فرص التواصل مع الفريق الاستشاري العلمي والتقني وشبكة عالمية واسعة من العلماء التي تساعد على الابتكار، وعلى بناء المصداقية العلمية والتنسيق فيما بين أفضل الممارسات والتكنولوجيات في إطار مشروعات مرفق البيئة العالمية.

٤٤ - ومن المقترح بالإضافة إلى ذلك، أن يبحث مجال التركيز المنقح المتكامل الاقتراحات التالية على سبيل التوجيه بشأن تطوير مبادئ جديدة ومبتكرة:

(أ) ينبغي لبرمجة موارد مرفق البيئة العالمية إبان المناقشات بشأن تحديد الموارد أن تضع في اعتبارها اتفاقيات محددة والأطر السياساتية الدولية وأن تخصص لها الموارد عن طريق تصميم متأنٍّ للأهداف الاستراتيجية لمجال التركيز، وإطار الإدارة القائم على النتائج، وكذلك عن طريق التشاور مع الاتفاقيات والأطر الدولية المعنية؛

(ب) ينبغي زيادة استجابة مرفق البيئة العالمية للتوجيهات التي تقدمها الاتفاقيات، بالإضافة إلى عملية تحديد الموارد، وذلك عن طريق عملية تشاور منتظمة (في إطار لجنة استشارية مثلاً) تجمع بين رؤساء مكاتب الاتفاقيات المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات ورئيس المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية ووكالات التنفيذ، لاستعراض اتجاهات البرمجة والتوجيهات الصادرة عن الاتفاقيات وعلاقتها بامتثال الأطراف للاتفاقيات ذات الصلة بالمواد الكيميائية والنفايات. وتُحال نتائج هذه العملية التشاورية، إضافة إلى مدخلات إضافية ومشورات من كبير الموظفين التنفيذيين لمرفق البيئة العالمية ورئيسه إلى مجلس مرفق البيئة العالمية مرة كل ستة أشهر لبحثها في إطار بنود جدول الأعمال العادى للمجلس؛

(٥) ينبغي لمجلس إدارة مرفق البيئة العالمي أن يواصل التداول بشأن الأسباب المنطقية لعمل الإضافات لمجال التركيز الجديد.

(ج) ينبغي تبسيط عمليات استعراض المشروعات الموافقة عليها بهدف تحسين التقيد بالمواعيد، وتيسير الوصول إلى تحضير المشروعات، مع مراعاة احتياجات البلدان الصغيرة؛[٦]

(د) استعراض واستكمال سياسة التمويل المشترك لدى مرفق البيئة العالمية مع وجوب مراعاة احتياجات البلدان الصغيرة والطابع المتزايد المشروعات.

٤٥ - إن مجال التركيز المنقح المتكامل والتغيرات المقترحة من قبيل ما ذكرنا سوف تحتاج إلى الموافقة/أو التصديق عليها من مجلس مرفق البيئة العالمية وجمعيته، وذلك حسب الضرورة وإذا لزم الأمر.

(ج) صندوق البرنامج الخاص للمواد الكيميائية والنفايات

٤٦ - يتمثل العنصر الثالث للتمويل الخارجي المخصص في بحث إنشاء صندوق البرنامج الخاص للمواد الكيميائية والنفايات إنشاؤه لدعم الأنشطة غير الإضافية، والتي لا تُمول عن طريق نهج مجال التركيز ومصادر التمويل الأخرى، بما في ذلك المصادر الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام مثل هذا الصندوق الخاص للبرنامج كأحد الترتيبات لتمويل العناصر التي نوقشت أعلاه تحت عنوان التعزيز المؤسسي.

٤٧ - يمكن لصندوق البرنامج الخاص المعني بالمواد الكيميائية والنفايات، الذي سوف يستفيد من المساهمات الطوعية، أن يُقام داخل أي كيان، مع مراعاة الحاجة إلى تدنية المصاريف الإدارية والقيام في نفس الوقت بتعظيم سُبل الحصول على الأموال وتخصيصها، وكفالة أن تستجيب آلية الحوكمة لدى صندوق البرنامج الخاص، على أفضل نحو، لاحتياجات الأطراف في الاتفاقيات ذات الصلة ومؤتمرات أطرافها، والهيئات الحاكمة للأُطر السياساتية الدولية ذات الصلة، مثل المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية.

٤٨ - سوف يتقرر نطاق وحجم الصندوق الاستئماني، والطريقة التي يُكْمِل بها مجال التركيز المنقح المتكامل لمرفق البيئة العالمية بمراعاة الطابع المتزايد لمجال تركيز مرفق البيئة العالمية.

(د) تنفيذ النهج المتكامل

٤٩ - لضمان أن يُحدث النهج المتكامل تأثيراته المقصودة على جميع المستويات، فإن من المفضل أن تُنفذ المكونات الثلاثة بصورة تكاملية ومتزامنة من جانب الحكومات، والمنظمات والوكالات الإنمائية الدولية، ومرفق البيئة العالمية، والمؤسسات المالية الدولية، والوكالات الإنمائية الثنائية والقطاع الصناعي على المستويين الوطني والدولي.

٥٠ - يمكن لتنفيذ النهج المتكامل أن يُحدث تأثيرات على مستويات متعددة، وسيستدعي ذلك بذل جهود مُخصَصَة ومُنسَقَّة عن طريق ما يلي وليس بصورة حصرية:

(أ) مقررات مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤتمرات الأطراف في الاتفاقيات المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات والمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية الرامية إلى دعم الجهود على المستوي القطري لتكثيف الجهود المتعلقة بإدماج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات وإشراك الصناعة فيها؛

(٦) اقترحت أمانة مرفق البيئة العالمي ووكالاته خطوات أولية لتبسيط عمليات الموافقة على المشروعات، ويتوقع وضع إجراءات إضافية للتبسيط في المستقبل القريب.

(ب) الطلب إلى المنظمات والوكالات الإنمائية الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الصحة العالمية، والمؤسسات الإنمائية الدولية، كالبنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية بأن تُعزز جهودها لدعم الحكومات لتنفيذ عناصر القوائم غير الحصرية المتعلقة بالإدماج وإشراك الصناعة الواردة في النهج المتكامل؛

(ج) التمويل المستدام والمعروف الذي تقدمه البلدان المانحة والبلدان المتلقية لتنفيذ عناصر التعزيز المؤسسي الواردة في النهج المتكامل؛

(د) قيام مجلس مرفق البيئة العالمية وجمعيتِه بإنشاء مجال تركيز مُنقح ومتكامل معني بالمواد الكيميائية والنفايات، بما في ذلك وضع الخصائص المقترحة لمجال التركيز، وتقديم موارد جديدة وإضافية عن طريق عملية إعادة تجديد الموارد.

٥١ - ولقياس مدى فعَّالية النهج المتكامل بشأن تمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، يُقترح أن يجري برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقييماً شاملاً للنهج المتكامل عقب مرور عدد متفق عليه من السنوات على إقرار مجلس الإدارة لهذا النهج. ويمكن الاضطلاع بهذا التقييم بالتعاون مع مرفق البيئة العالمية وبالتواكب مع دراسة للأداء العام لمرفق البيئة العالمية، وأن يرمي إلى تقييم فعَّالية كل عنصر من العناصر الثلاثة للنهج المتكامل والروابط وجوانب التآزر فيما بينها. ويستند هذا التقييم إلى الإرشادات التي تأتي من مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومن مؤتمرات الأطراف في الاتفاقيات ذات الصلة بالمواد الكيميائية والنفايات، والمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، وفقاً للمقتضى. ونتيجة لذلك، سوف يجري اقتراح عمليات صقل وتعديل، أو اعتماد حلول أخرى بديلة.

(هـ) الجدول الزمني للخطوات التالية

٥٢ - يرد فيما يلي جدول زمني للخطوات التي ستُتخذ لتنفيذ النهج المتكامل المقترح لتمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات:

(أ) الدورة السابعة والعشرون لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمية:

'١' الدعوة إلى اتخاذ تدابير بناءً على مقرر بشأن نهج متكامل لتمويل المواد الكيميائية والنفايات وفقاً للصيغة الواردة في الفرع الرابع من هذا التقرير؛

'٢' الطلب إلى الحكومات اتخاذ خطوات منسقة لتنفيذ النهج بالاستناد إلى التوجيهات التي ترد من المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إذا طُلب منه ذلك؛

'٣' دعوة مجلس مرفق البيئة العالمية وجمعيته إلى تنقيح مجال التركيز المعني بالمواد الكيميائية والنفايات، وفقاً للمقتضى، وتقديم موارد جديدة وإضافية لمجال التركيز المنقح وكذلك للتعزيز المؤسسي؛

'٤' دعوة الحكومات إلى النظر في إنشاء صندوق برنامج خاص بشأن المواد الكيميائية والنفايات، عن طريق كيان مناسب؛

'٥' دعوة مؤتمرات الأطراف في اتفاقيات بازل، وروتردام واستكهولم لبحث النهج المتكامل ووضع التفاصيل التشغيلية اللازمة لتنفيذ النهج المتكامل، وفقاً للمقتضى؛

'٦' دعوة المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية إلى تفعيل وتنفيذ النهج المتكامل؛

'٧' دعوة أمانة النهج الاستراتيجي إلى تنفيذ النهج المتكامل فوراً، بالاستناد إلى مقررات التمويل التي اعتمدها المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الثالثة؛

'٨' دعوة وكالات التنمية الدولية، والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية وأصحاب المصلحة ذوى الصلة إلى اتخاذ خطوات لتنفيذ النهج المتكامل؛

(ب) اجتماعات مؤتمرات الأطراف ذات الصلة بالمواد الكيميائية والنفايات:

'١' بحث النهج المتكامل والمقررات الداعية إلى اتخاذ تدابير، وفقاً للمقتضى، بشأن النهج المتكامل كأحد وسائل أنشطة التمويل في إطار الاتفاقيات؛

'٢' دعوة الأطراف إلى تنفيذ النهج المتكامل داخل نطاق حكوماتها وبمشاركة قطاع الصناعة والدعوة إلى دعم الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في تعاملاتها مع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف؛

'٣' المقررات التي تكلف بإجراء تقييمات الاحتياجات على المستوي الوطني، رهناً بتنقيح مجال التركيز المتكامل المعني بالمواد الكيميائية والنفايات؛

(ج) الاجتماع الرابع والأربعون لمجلس مرفق البيئة العالمية:

'١' تنقيح مجال التركيز المعني بالمواد الكيميائية والنفايات لإدراجه في التجديد السادس للموارد، وتوصية جمعية مرفق البيئة العالمية في أوائل ٢٠١٤ بأن توافق على أي تغييرات ضرورية في صك مرفق البيئة العالمية؛

'٢' دعوة الاتفاقيات ذات الصلة بالمواد الكيميائية والنفايات إلى إعداد تقييمات للاحتياجات، وفقاً للمقتضى، وذلك كمساهمة في مفاوضات التجديد السادس للموارد وبحث الأولويات والأنشطة التي تم تحديدها في النهج الاستراتيجي وذات الأهمية في تحقيق أهدافه.

(د) الدورة الرابعة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية:

'١' الدعوة إلى اتخاذ إجراء بشأن النهج المتكامل والإعراب عن دعمها لتنفيذه، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالإدماج وإشراك الصناعة؛

'٢' الطلب إلى أمانة النهج الاستراتيجي أن تُنفذ النهج المتكامل تنفيذاً كاملاً بالاستناد إلى مقررات التمويل التي اعتُمدت أثناء الدورة الثالثة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية؛

'٣' الطلب إلى المشاركين في دورات المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية وأصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي أن يتخذوا خطوات منسقة لتنفيذ النهج المتكامل وأن يقدموا تقريراً إلى الدورة الخامسة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية عن الخطوات المتخذة وتأثيراتها.